

الدلالة اللفظية بين عمومية الجذر المعجمي وخصوص السياق التركيبي

Verbal significance between the dictionary's generality and the contextual particularity

أ.د. أحمد مطهري*

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، (الجزائر).

a_metahri@yahoo.fr

مختبر الدلالة في المستويات اللسانية في التراث الأدبي الجزائري (SNLPLA)

تاريخ الارسال 2025-02-04 تاريخ القبول 2025-03-09 تاريخ النشر 2025-12-17

ملخص:

تحت عنوان (الدلالة اللفظية بين عموم المعجم وخصوص السياق التركيبي)، نناقش في هذا المقال الجوانب التاريخية، وخاصة تلك التي تتعلق بالتقليد اللغوي العربي، وهذا فضلا عن الجوانب المتعلقة بالعلاقة العضوية والوظيفية التي يؤسسها اللفظ ومعناه فيما بينهما في اللغة الطبيعية. فهذه الثنائية لفظ/معنى، وفي محفل الدراسات اللغوية وغيرها -القديمة والمعاصرة- تقف في إقرار مع مقاربات تعريفية مختلفة، وأيضا مع تلك التي لا ترتبط بمستويات التطابق دال/مدلول فحسب، بل تتعدها إلى القيم الدلالية التي تنتج عن هذه الأخيرة؛ وذلك بالنظر إلى الجانب السياقي اللغوي والموقف الذي تطرحه محاولة الفصل بين البعدين العام والخاص للدلالة المعجمية.

فالكلام يقوم على مظهر ذي مدخل إيستيمولوجي مزدوج: (1) مدخل لفظ/معنى، و(2) مدخل سياق/مستويات التقطيع اللساني (لفظ، تركيب، ...).

الكلمات المتاحية:

الدلالة - اللفظ - المعنى - التركيب - العموم - الخصوص - السياق - المعجم - الدلالة.

Abstract:

In this work titled: (Verbal significance between the dictionary's generality and the contextual particularity), We are discussing the historical aspects; particularly those related to the Arabic linguistic tradition and the organic and functional relationship aspects between the word and its meaning in language. In the forum of ancient and contemporary language studies, this dichotomy; word/meaning, stand in affirmation with other introductory approaches, not only with those not related to match levels (signifier/signified), but also the semantic values that result from this latter; regarding the contextual and linguistic aspects presented by the attempt to separate between the general and special dimensions of the lexicon..

Keywords:

word - meaning - composition - generality - particularity - context - dictionary - semantics.

. مقدمة:

تناولت الدراسات اللغوية مسائل عدة ومتنوعة نذكر من بينها قضية (اللفظ والمعنى)، فقد شكلت أولى قضايا البحث اللغوي؛ وذلك لاتصالها الوطيد بالوظيفة التواصلية للغة، ومعلوم أنه "نظر في اللفظ كثير من فروع الدراسات الإنسانية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأدب واللغة وغيرها"¹.

ويرجع تاريخ بدء البحث في قضية (اللفظ ودلالته) إلى الهنود وفلاسفة اليونان، إذ "عرف الإنسان النظر في اللغة منذ القديم، ولا نعرف على وجه التعيين متى بدأ هذا النظر، غير أن العلماء قد ارتضوا أن يكتفوا بما وصل إليهم من بحث لغوي عند الهنود واليونان"²، الذين نظروا "في حقيقة العلاقة بين اللفظ والمعنى طبيعية ذاتية أم عرفية اعتبارية"³، و"من الواضح أن الربط بين اليونان والهند في القديم ليس ربطاً دون قصد، ذلك أن الهندية واليونانية تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة"⁴.

هذا، وقد كان لعلماء العربية الحظ الأوفر في تطوير هذه الدراسة، حيث أسهموا في "وضع المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ ودراسة اتصال معاني الألفاظ الممتدة الأصول ومحاولة ربط بعضها ببعض، وكذلك بحث المطابقة بين اللفظ ومعناه من حيث مناسبة كل منهما للآخر وتفسير العلاقة بينهما"⁵.

2. ماهية اللفظ:

1.2. لغة:

تأتي مادة (لفظ) في المعاجم العربية بمعنى الطرح والرمي على الإطلاق؛ ومن ذلك: "اللفظ: الكلام، ما يلفظ بشيء إلا حفظ عليه"⁶، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾⁷. وجاء عند ابن كثير: "ما يلفظ أي ابن آدم (من قول) أي ما يتكلم بكلمة (إلا لديه رقيب عتيد) أي إلا ولها من يرقبها معد بذلك يكتبها لا يترك كلمة ولا حركة"⁸. وقال ابن فارس في مادة (لفظ): "اللام والفاء والطاء كلمة صحيحة تدل على طرح الشيء: وغالب ذلك أن يكون من الفم. تقول: لَفَظَ بالكلام يَلْفِظُ لَفْظًا. وَلَفَظْتُ الشيء من فمي"⁹. ونقرأ لدى ابن منظور: "لفظ: اللفظ: أن ترمي بشيء كان في فيك، وَلَفَظْتُ الشيء من فمي أَلْفِظُهُ لَفْظًا: رميته، وَلَفَظَ الشيء وبالشئ يَلْفِظُ لَفْظًا، فهو مَلْفُوظٌ وَلَفِيطٌ: رمى"¹⁰، و"لَفَظَ بالكلام يَلْفِظُ لَفْظًا: نطق به، ويقال: لَفَظَ بالشيء، وَلَفَظَ الرجل: مات، ويقال: لَفَظَ نفسه، وَلَفَظَ الشيء من فيه، وبه: رماه وطرحه، فهو لَأْفِظٌ، وهي لَأْفِظَةٌ (ج) الأَخِيرَةُ: لَوَافِظٌ، والمفعول: لَفِيطٌ، ومَلْفُوظٌ"¹¹، وقال الرافعي: "لَفَظَ ريقه وغيره لَفْظًا (من باب ضرب) رمى به"¹²، و"لَفَظُهُ وَلَفَظَ به، كضرب وسمع: رماه فهو مَلْفُوظٌ وَلَفِيطٌ، وَلَفَظَ بالكلام: نطق، كَتَلَفَظَ، وَلَفَظَ فلان: مات"¹³، و"لَفَظْتُ وَتَلَفَظْتُ به: أي تكلمت به، واللفظ واحد الألفاظ، ولفظ بقول حسن تكلم به وتلفظ به كذلك استعمل المصدر اسماً وجمع على ألفاظ مثل فرخ وأفراخ"¹⁴.

وبالبحث في تراثنا المعجمي العربي يجد أن الدارسين لم يقتصرُوا على استخدام كلمة (لفظ) فقط بل تعدى الأمر إلى مرادفاتهما، ومنها الملفوظ، المفردة، الكلمة، الكلام، القول، المقول، التركيب، المركب¹⁵.

فاستنادا إلى ما سبق؛ نستطيع القول إن كلمة (اللفظ) تعني الرمي والطرح المطلقين، وكذلك الإخراج؛ وغالب ذلك يكون من الفهم ويكاد ينحصر فيما هو منطوق.

2.2 اصطلاحاً:

اللفظ هو "المقابل المادي أو الحسي المنطوق لمصطلح المعنى، أي أن المعنى إذا وصف بأنه فكرة ذهنية مجردة لا يمكن أن ترجع إلى المادة، فإنَّ ما يقابل هذه الفكرة الذهنية المجردة هو ما نقصده باللفظ، وعلى هذا فاللفظ هو المنطوق الذي يتكلم به اللسان أيا كان قدره وكثته وهو شكل ويقابل المعنى، وبناءً على ذلك أيضاً فاللفظ هو أداة الإشارة إلى هذه الفكرة الذهنية المجردة وهو الحامل لها والمعبّر عنها، أي أنه أداة أداء الدلالة أو المعنى، وأهم سمة مميزة له أنه منطوق وأنه شكل"¹⁶. فهذا تعريف عام لمصطلح (اللفظ)، لكننا إذا خصصناه بالتحديد عند النحاة واللغويين نجد "النحاة يفرقون بين اللفظ والقول، فاللفظ كل ما يخرج من الفم أو ما يلفظه الفم من أصوات سواء أكانت ذات معنى أم لا تدل على معنى، بينما القول ما أفاد دلالة أو ما تحققت به فائدة أو هو اللفظ المستعمل"¹⁷.

3. مدخل إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى:

3.1 مقدمة تاريخية:

كانت البدايات الأولى لدراسة علاقة اللفظ بالمعنى على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في القرن الثاني الهجري، حيث رأى أن الأصوات اللغوية تحاكي أصوات الطبيعة، فهي ألفاظ معبرة عن أصوات مسموعة، وفي موسيقى حروفها دلالة كبيرة على معناها؛ فهو يقول: "كأنهم توهوا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صر، وتوهوا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر"¹⁸.

كما نجد الغزالي (ت505هـ) أكثر تنبهاً وأنفذ إدراكاً لمشكلة اللفظ وأثرها في فهم الكلام؛ فقد تحدث عن طرق استنباط دلالة اللفظ وذلك في خلال حديثه عن شعب أصول الفقه التي قسمها إلى أربعة أقطاب وهي: الحكم والمثمر وطرق الاستثمار والمستثمر. ففي القطب الثالث الذي سماه طرق الاستثمار بيّن قضية دلالة اللفظ حيث يقول: "في طرق الاستثمار وهي أربعة: الأولى، دلالة اللفظ من حيث صيغته، وبه يتعلق النظر في صيغة الأمر والنهي والعموم والخصوص والظاهر والمؤول والنص، فالنظر في كتاب الأوامر والنواهي والعموم والخصوص نظر في مقتضى الصيغ اللغوية، وأما الدلالة من حيث الفحوى والمفهوم، فيشتمل عليه كتاب المفهوم ودليل الخطاب، وأما الدلالة من حيث ضرورة اللفظ واقتضاؤه، فيتضمن جملة من إشارات الألفاظ، كقول القائل: (أعتق عبدك عني)، فتقول: (أعتقت)، فإنه يتضمن حصول الملّك للملتمس، ولم يتلفظ به، لكنه من ضرورة ملفوظها ومقتضاه، وأما الدلالة من حيث معقول اللفظ، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يقضي القاضي وهو غضبان)¹⁹، فإنه يدل على الجائع والمريض والحاقن، بمعقول معناه، ومنه ينشأ القياس، وينجرُّ إلى بيان جميع أحكام

القياس وأقسامه²⁰. فالغزالي بهذا الكلام وهذا التفصيل نلفيه متجها اتجاها واقعا في تحديد علاقة اللفظ بالمعنى باعتبار أنّ دلالة الألفاظ على المعاني لا تتضح إلا بخصوص المعنى أو شموله، وبتعدد الألفاظ مع تعدد المسميات.

3. 2. توافق اللفظ والمعنى:

إذا أردنا دراسة توافق علاقة اللفظ مع معناه عند الجاحظ مثلا، فلا بد من دراستها داخل نظامه الكلامي لتفادي مشكلة الخلط الذي يظهره التعبير عن المفاهيم في خضم كثرة المصطلحات وترادفها. فالجاحظ يطلق مصطلح (المعاني) وهو يريد الألفاظ، و"يقصد الجاحظ باللفظ؛ العلامة اللسانية التي تتكون من دال، أي الصورة السمعية، ومدلول، أي المفهوم الذهني الذي يقترن بتلك الصورة، واللفظ عنده يستعمل للقريب الحاضر والشاهد الراهن"²¹، ويتضح ذلك من خلال قوله: "ومتى كان اللفظ أيضا كريما في نفسه، متخيلا من جنسه، وكان سليما من الفضول، بريئا من التعقيد، حُبِّب إلى النفوس، واتّصل بالأذهان، والتحم بالمعقول وهشت إليه الأسماع وارتاحت إليه القلوب"²².

ويرى الجاحظ (ت255هـ) أيضا أن اللفظ أداة تعبيرية تتجسد من خلال الصوت، وأن كلا من الألفاظ والمعاني تحتل منزلة النُصبة، ويمكننا لمس ذلك من خلال قاعدته المشهورة التي ردها في كتابيه (الحيوان) و(البيان والتبيين)، وهي أن العالم الصغير سليل العالم الكبير²³، فالألفاظ تمثل عنده العالم الصغير، بينما المعاني تمثل العالم الكبير.

ونجد من النقاد العرب من تطرق إلى قضية اللفظ والمعنى؛ فهذا قدامة بن جعفر (ت337هـ) في معالجته للقضايا النقدية والبلاغية، في كتابه (نقد الشعر)، تطرق إلى قضية لغة الشعر التي نظر إليها من خمس زوايا، وهي: محاسن اللفظ، وائتلاف اللفظ مع المعنى، وعيوب اللفظ، وعيوب ائتلاف اللفظ والمعنى، وعيوب ائتلاف اللفظ والوزن²⁴. وهو لا يعد الوحيد في هذه النظرة البلاغية لقضية اللفظ، فقد "اقتضت جهود البلاغيين في هذا الشأن السير في ثلاثة اتجاهات وهي دراسة الحقيقة والمجاز وبحث خصائص التراكيب، ودراسة الظواهر الطبيعية البديعية اللفظية، وهذا ما أدى إلى وضع ثلاثة علوم تمثل هذه الاتجاهات وهي البيان والمعاني والبديع. ويضاف إلى ذلك أن هذه القضية برزت بوضوح في تاريخ الأدب العربي، وشغلت الأدباء والنقاد وظلت مناط البحث والجدل فترة طويلة، وقد انقسم هؤلاء أمامها فريقين، وهما اتجاه ينتصر للفظ والآخر للمعنى"²⁵.

3. 2. اللفظ والمعنى من إشكالية الدراسات التراثية إلى جدلية الدلالة المعجمية القومية:

اختلف الباحثون العرب في دراستهم للدلالة - حيث تركزت جهودهم في مشكلة الربط بين ثنائية الدال والمدلول في البناء اللغوي-، من جهة ما انصب اهتمامهم على تخصيص المعنى وتحديد أكثر مما انصب على ضبط المبنى وتنظيمه، واقتصروا الأمر في البداية على الجانب التاريخي، وذلك بدراساتهم للناحية الاشتقاقية للألفاظ²⁶، كمقارنة الكلمة بنظائرها في الصورة والمعنى حتى يتسنى إرجاعها إلى أصل معين، فتتفرع إلى عدة فروع في لغة واحدة أو أكثر من لغة، وقد اتبعوا في ذلك عدة مناهج.

ويبدو أنّ المشكلة القائمة حديثاً تتحدد في تباين أفراد المجتمعات الإنسانية في دلالة الألفاظ وفي اختلاف فهمهم لها، وهو ما أدى إلى قيام الجدل والنزاع حول بعض المفاهيم والمصطلحات، كما يبدو أيضاً أنه لا سبيل للخروج من هذا المعترك إلا بتجديد مدلولات بعض الألفاظ المكتسبة مما يشيع في بعض البيئات²⁷.

4. دلالة اللفظ بين المعجم والسياق:

4. 1. الدلالة وسياق التقطيعات اللغوية والصوتية:

كان استقطاب قضية (اللفظ والمعنى) يشكل اهتمام الدارسين العرب منذ نزول القرآن الكريم. واستمرت هذه البحوث إلى يومنا هذا، فتنوعت واختلقت فيها الآراء والأفكار، فتراوحت بين مباحث عديدة، وفي مجالات متنوعة، من فقه وتفسير ومعاجم ونحو وصرف وبلاغة.

وقد ذكروا في ذلك مصطلحات كثيرة ومتنوعة، حيث نجد محمود عكاشة يقول: "والباحث في تراثنا عن قضية اللفظ والمعنى يجد في طريقه مجموعة من المصطلحات التي استخدمها علماءنا ودارت في كتبهم مثل: اللفظ، المعنى، المشار إليه، التصور، الدال، المدلول، الفكرة، الأشياء (الأمور)"²⁸. فتتوزع هذه المصطلحات دليل على تنوع وكثرة الدراسات التي دارت حول اللفظ والمعنى، وهذا إضافة إلى "أن هذه الألفاظ لا تعني دلالة واحدة في كل السياقات، فقد تأتي مختلفة أحياناً، ولهذا نجد اختلافاً في معانيها عند علماء الاصطلاح"²⁹.

ولا تأتي السياقات إلا مؤطرة في تراكيب تتكون من وحدات صوتية هي الألفاظ، تترابط فيما بينها لتقف عند دلالات مختلفة، فاللفظ له معنى بالوضع والاصطلاح، وقد يخرج إلى معانٍ أخرى تستخلص من السياق العام للكلام (سياق الموقف)، ومن الموقع الذي تحتله الكلمة في التركيب اللغوي (سياق لغوي). ومن هنا تحمل الألفاظ أبعاداً دلالية مختلفة؛ منها الاجتماعية والفكرية والفنية، وذلك بناءً على "ما يكون قد طرأ على الكلمة من تطور دلالي بحسب القوانين التي ترصد حركة الألفاظ والدلالات في الزمان المتتابع بين العصور، وفي المجالات المختلفة من علمية واجتماعية وفنية"³⁰، وقد توجه علماء العربية إلى دراسة قضية اللفظ والمعنى لما لها من أثر واضح في خدمة اللغة والكشف عن خباياها.

ويعد سيبويه (ت 181هـ) من أبرز العلماء الذين درسوا مشكلة اللفظ والمعنى حيث نجده يضع الرمز الصوتي وصيغته الصرفية في جهة، ويمثل في صيغته الأخرى بمدلوله الجزئي في جهة أخرى، ذلك أن الكلم ينصرف إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى³¹، وفي ذلك يقول: "هذا باب علم ما الكلم من العربية: فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"³²، وكل واحد من هذه الأقسام؛ أي الاسم والفعل والحرف، يمكن تسميته لفظاً، ودليل ذلك قوله في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، وسأكتب لك ما جاء على حرف بمعناه إن شاء الله، أما ما يكون قبل الحرف الذي يجاء به له، فالواو التي في قولك: مررت بعمر وزييد، وإنما جئت بالواو لتضم الأخير إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر. والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعبءه في إثر بعض وذلك قولك: مررت

بعمرو فزيد فخالد... وكاف الجر التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيد، ولام الإضافة ومعناها المالك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى هو عبدك، وهو أخ له، فيصير نحو هو أخوك... وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله³³.

ونتبين من كلام سيبويه قضية الربط بين الشكل والمحتوى للمفردة الواحدة، "حيث اقتضى الدرس أن يبدأ المصنف بالوحدات البسيطة لينتقل منها إلى المركبات والعبارات، وإن المعجمي يتفق في نقطة البداية في درسه مع النحوي إلا أن مهمة كل منهما تختلف عن الآخر. إذ ينظر الأول إلى المفردة وخصائصها، صيغة لها أحكام بحسب موقعها من التركيب، ويلتفت الثاني إلى مدلول هذه المفردة في وضع أقرب إلى أن يكون سكونياً، وأما عن تشكلها في تألف معنوي مع سواها في شروط خاصة ندعوها في مصطلحنا الحديث بالسياق"³⁴، وهذا مما يتفرع إلى مسألة أن من كلام العرب "اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"³⁵، وهو ما أشار إليه سيبويه حقيقة في كتابه.

وإذا ما تحدثنا عن دلالة اللفظ عند علماء الأصول؛ فنجدتها تتغير وتتبلور في شيء من منحائها المفهومي، وذلك مقارنة مع غيرهم من العلماء. و"لما كانت الدلالة هي ركيزة العمل الأصولي فقد جال علماء الأصول وراءها أياً كان مكانها، وعرضوا لها سواء أكان ذلك على مستوى اللفظ المفرد أم على مستوى التركيب"³⁶. فاللفظ يعتبر أداة الدلالة، ولذا فهو يرتبط بها في مفهومهم، إذ نجدهم يعرفون اللغة على أنها ألفاظ دالة لارتباطها بالفكر الإنساني ارتباطاً وثيقاً، وهي واسطة في توصيل هذا الفكر، ومنه فإن الدلالة التي ليس لها لفظ لا وجود لها³⁷. فالملحوظ من ذلك "الفرق" في مفهوم اللفظ عند اللغويين إذ يمكن أن يكون اللفظ صوتاً غير دال، وإنما هو عند الأصوليين مرتبط بالدلالة دائماً³⁸. وبهذا تطورت الجهود الدلالية على أيدي العلماء وأخذت منهم الجهد الكثير، فمنهم من اتخذ الصوتية طريقاً إلى دلالة الكلمة، ومنهم من اتخذ الصرفية، ومنهم من اتخذ النحوية، أو البلاغية، أو المعجمية.

وقد عبّر ابن جني عن قضية الصوت وعلاقته باللفظ في تعريفه للغة بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"³⁹، ويعد هذا تعريفاً دقيقاً لطبيعة اللغة التي هي مجموعة الألفاظ ذات دلالة إبلاغية لتحقيق مقاصد اتصالية، مما يستدعي وجود الرمز الصوتي، وعلى حد تعبير الجاحظ "والصوت هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف"⁴⁰. والجاحظ على ما يبدو يقصد بالتقطيع تقطيع الحروف بينما يخص مفهوم التأليف للكلمات؛ فالتقطيع استعمال الحروف استعمالاً واعياً لغاية التبليغ، ويخرج من ذلك المقاطع التي تصدرها الحيوانات مثل الغنم التي يصدر عنها حرف (ما) ولكنها خارجة من عمل اللسان لأنها تظهر بالتقاء الشفتين فقط⁴¹.

و"هناك بون شاسع بين الصوت الذي هو مادة وجوهر، واللفظ أو التقطيع الذي هو حركات وظيفية للأعضاء الصوتية كاللسان وغيره. نعم لن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منشورا إلا بظهور الصوت، لكن تقطيع الحروف وتأليف الكلمات شيء والصوت شيء آخر، والصوت بالنسبة للتقطيع هو بمنزلة الحبر الذي في القلم بالنسبة للكتابة نفسها، فكما أنَّ الحبر مادة يظهر من خلالها الكلام المكتوب، فكذلك الصوت مادة يظهر من خلالها الكلام الملفوظ"⁴².

إنَّ قيمة اللغة تكمن في التعبير الذي يتضمن فكرا أو تصورا للأشياء⁴³، وبذلك "يقترن مفهوم اللفظ بمصطلح المنطوق"⁴⁴، ويتأكد لنا اقتران مصطلح اللفظ بمعنى النطق من استعمال سيبويه له بهذا المعنى في كثير من المواضع، ومنها على سبيل المثال الباب الذي جعل عنوانه: (هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد)، حيث يقول فيه: "قال الخليل يوما وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في مالك والباء التي في ضرب؟ فقل له نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول كة وبه. فقلنا: لم ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عة فألحقوا هاء حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: ك، و: ب. فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى، فهذه طريقة كل حرف كان متحركاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقربها منها وشبهها بها، فتقول: با، و: كآ، كما تقول: أنا"⁴⁵.

4. 2. العلامات الإعرابية مظهر تقطيعي دال:

وإضافة إلى ما سبق؛ فإنَّ الوحدات الإعرابية مثل النصب والكسر والرفع تعتبر بمثابة الألفاظ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه في (باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى)، حيث يقارن بين النصب والرفع في بعض التراكيب المتعلقة باستعمال ما يدل على الزمان والمكان؛ ومن ذلك قوله: "وقد تقول: سِيرَ عليه اليوم، فترفع وأنت تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: الليلة الهلال، وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد: الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز. وكذلك أيضا هذا كله، كأنه قال: سِيرَ عليه سِيرُ اليوم. والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب"⁴⁶، وهو ما يجعل من البين أنه يقصد باللفظ العلامة الإعرابية أو الإعراب؛ فمعنى كلامه أنَّ الشكل اللفظي المتمثل في النصب أو الرفع يتبع معنى معيناً ويوجه ويصحح عليه، وهذا الكلام يؤكد تحديد مفهوم اللفظ بأنه المنطوق أيًّا كان شكله وكثته كبيرا أو صغيراً، ولا يقتصر على الكلمة أو الجملة فقط؛ بل يشمل ما هو أقل مثل العلامة الإعرابية التي تعتبر أصغر الوحدات الصرفية غير المستقلة من الناحية الكمية⁴⁷، ولذلك بدا من سحر الألفاظ في أذهان الناس وسيطرتها على تفكيرهم أن رُبط بينها وبين مدلولاتها ربطاً وثيقاً، وجعلها سبباً طبيعياً للفهم والإدراك، لأن الدلالة لا تتم إلا بذلك، وأن الصورة الذهنية لا تأخذ حيزاً في مخيلة الإنسان إلا حين النطق باللفظ⁴⁸.

وصورة اللفظ المنطوقة هذه هي من دواعي "جعل المعنى يتماثل مع كل ما هو باطن خفي واللفظ مع كل ما هو ظاهر جلي"⁴⁹، وهو الشيء نفسه الذي ذهب إليه ابن مالك (ت672هـ) رحمه الله في تعريفه للكلام بقوله في ألفيته⁵⁰:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم * اسم وفعل وحرف الكلم

قال صبيح التميمي: "ومعنى (كلامنا) أي الكلام عند معاشر النحويين: عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة المستقلة، والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، دون النظر إلى دلالتها، أما الإفادة: فيراد بها المعنى الذي يحسن السكوت عليه"⁵¹.

وهو المعنى ذاته الذي جاء في كتاب (التسهيل) لابن مالك: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوياً معه كذلك وهي اسم وفعل وحرف، والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، فالاسم كلمة يسند ما معناها إلى نفسها أو نظيرها والفعل كلمة تسند أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه، والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير"⁵².

فقد بين ابن مالك في شرحه أنّ "استعمال مصطلح اللفظ هنا أولى بالذكر من اللفظة؛ لأنّ اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبته من اللفظ نسبة الضربة من الضرب، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به"⁵³.

وبناءً على ذلك؛ فخلاصة المفهوم الذي يتحقق للفظ أنّه المقابل الحسي أو المادي للمعنى ووسيلة أدائه، سواء أكان أقل من كلمة، أم كلمة، أم أكثر منها، كالتركيب والجملة والقول عموماً⁵⁴، كما أنّ اللفظ هو شكل من أشكال التعبير الإنساني الذي يستخدم في بلوغ الغايات والإفصاح عن المكونات النفسية، والهدف منه هو عملية التواصل بين بني البشر، يحققون من خلالها الغايات ويؤدون الواجبات.

4.3. دلالة اللفظ المعجمية ضمن ثنائية التعميم والتخصيص:

تحدّث المناطق والفلاسفة عن دلالة اللفظ؛ وسموها بالدلالة العامة، لأنّها "تنطبق على كل فرد من طائفة كبيرة، ويصفون اللفظ حينئذ بأنه كلي؛ مثل كلمة شجرة التي تطلق على كل ما في الكون من الأشجار"⁵⁵، غير أنّ تعميم الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها وأقل أثراً في تطور الدلالات وتغيرها، والألفاظ في معظم اللغات البشرية تتذبذب دلالاتها بين أقصى العموم كما في الكليات، وأقصى الخصوص كما في الأعلام. فهناك درجات من العموم وهناك درجات من الخصوص⁵⁶.

إنّ الباحث في دلالة اللفظ يتخذ المعجم كمرجع عام له؛ لأن أهدافه لغوية في المقام الأول حيث يبحث القارئ فيه عن معنى كلمة محددة يريد الحصول عليه بسهولة في ترتيب واضح، فيجد تصنيفات الكلمة وتأصيلها ومعانيها المختلفة والتراكيب التي تستخدم فيها، وقد تختلف المعاجم من حيث وجود هذه المعلومات العامة والخاصة، كما تتفاوت من حيث اهتمامها بالمعلومات. وفي حقيقة الأمر؛ فإن المعاجم مبنية على فكرة الحقول

الدلالية في إيراد معاني الكلمات، و"الحقل الدلالي أو الحقل المعجمي هو مجموعة من الكلمات التي ترتبط دلالتها عادة تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية فهي تقع تحت المصطلح العام: لون، وتضم ألفاظا مثل: أحمر أزرق أصفر أخضر أبيض"⁵⁷.

ويقول (ستيفن أولمان ت1976م) (stephen ullmann) في تعريف الحقل الدلالي: "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة"⁵⁸، وهو ما يسمى بالحقل المفهومي العام الذي يحدد للكلمة قسمين اثنين: الأفراد والتركيب. فأما اللفظ المفرد قد يقتضي دلالة مفردة أو دلالات متعددة، وفيه نوعان بارزان هما اللفظ الكلي واللفظ الجزئي. فاللفظ الكلي هو ما يسمى في السيماتيك الحديث بالكلمة الغطاء التي تشرف على حقل دلالي، تكون عناصره معلومة أو غير محددة. ومن ذلك كلمة (إنسان) التي تضم مجموعة من العناصر البشرية غير المتناهية، وهي مجموعة الألفاظ الدالة على نوع الجنس مثل: رجل وامرأة وصبي وبنت، ومجموعة الألفاظ الدالة على الأسماء مثل: محمد وأحمد وعائشة، بالإضافة إلى الصفات والنعوت. وأما اللفظ الجزئي-الذي يندرج تحت اللفظ المركب-، فهو أحد عناصر اللفظ المفرد الكلي الذي سبق الحديث عنه⁵⁹.

ولمزيد من التوضيح، نعود إلى نظرية الحقول الدلالية التي تقرر: "أنه لكي تفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا، ويذكر (ليونز ت2020م) (john lyons): بأنه لابد من دراسة العلاقة بين المفردات داخل الحقل أو الموضوع الفرعي. وفي هذا الإطار يأتي تعريف (ليونز) للكلمة بأنها: عبارة عن محصلة الكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي، ومن ثم فإنّ هدف التحليل للحقول الدلالية هو جمع الكلمات التي تخص حقلا معينا والكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر، وصلاتها بالمصطلح العام، ولقد حدد علماء هذه النظرية مجموعة من الأسس ينبغي أن تراعى في إطار هذه النظرية وهي: لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل، لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين، لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة، استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي"⁶⁰.

ومثال ذلك "الألفاظ الشرعية: كألفاظ الصلاة والصوم والحج والزكاة، وقد كانت هذه الألفاظ تستعمل بوضعها اللغوي للدعاء والإمسك والقصد والنمو على ترتيب، إلا أنّها في الشرع اكتسبت مفاهيم جديدة ترتبط بعبادات معروفة"⁶¹، حيث نجد لفظ الصلاة هو "عبارة عن الدعاء بالمعنى اللغوي، والصوم عبارة عن الإمساك، والحج عبارة عن القصد، والزكاة عبارة عن الزيادة والنمو، ولكن الشارع قد اشترط في تلك المطلقات أمورا تنضم إليها، كانضمام الركوع والسجود إلى الدعاء في الصلاة، وانضمام شروط معينة إلى الإمساك في الصوم، وشروط معينة إلى الزكاة بإخضاعها للنصاب المعروف، وانضمام الوقوف والطواف إلى القصد في الحج"⁶².

ولو تناولنا حقلا دلاليا آخر وليكن حقل (الحيوانات) مثلا؛ فسنجده عاما أيضا يضم عددا من المفاهيم الأخرى، وهي الطيور والأسماك والحيوانات الثديية، فحقل الحيوانات الثديية مفهوم عام يضم مفاهيم عامين آخرين، وهما الحيوانات الثديية الأليفة مثل الكلب والقط، والحيوانات الثديية البرية مثل الأسد والنمر والذئب.

ويتضح مما سبق أن (الحقل الدلالي) يضم عددا من الكلمات التي تترابط مفاهيمها فيما بينها، ويمكن أن توضع تحت لفظ عام يجمعها، وهو اللفظ الذي "يشمل ما تحته من مسميات ويستغرقهم، والعام يفيد العموم لفظا ومعنى، مثل: المسلمين والمسلمات، وقد يدل على العموم من ناحية المعنى مثل أسماء الجنس: قوم، شعب، جيش، رهط"⁶³.

لقد درس الأصوليون هذه الفكرة الدلالية تحت ما أصّلوه في عبارتهم المشهورة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، و"هذه القاعدة تأتي من اعتقادهم بأن المعنى مرتبط بإرادة المتكلم، وبالنسبة للنصوص الشرعية فهي ترتبط بإرادة الشارع، وقد أطلقوا على هذا الجانب من الدلالة مصطلح الدلالة الحقيقية، وما ذهبوا إليه هنا يعد ضربا من توسيع دلالة اللفظ ليشمل حكمه كل ما يأتي على منواله من الحوادث، وقد نزلت آيات قرآنية كثيرة في ظروف ومناسبات خاصة، وكذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم- أحاديث شريفة في ظروف ومناسبات خاصة، وتلك الظروف والمناسبات المحيطة بنزول الآيات الكريمة، أو بقول الأحاديث الشريفة تمثل جانبا مهما من الجوانب المساعدة على فهم المعنى المراد، ذلك الجانب هو سياق الحال أو الموقف الثقافي والاجتماعي"⁶⁴، وهو ما تعتد به نظرية السياق الحديثة أيما اعتداد عند دراسة النصوص المنطوقة.

والأصوليون يجمعون بعبارتهم المشهورة السابقة على بقاء اللفظ على عموميه، ومن أمثلة ما نزل من القرآن بأسباب خاصة ومعناه عام قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾⁶⁵، وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن الحكم أخص أم عام. فقال: بل عام⁶⁶، ودليل ذلك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده)⁶⁷، وإن كانت الآية الكريمة قد نزلت في سرقة المحن فلا يخصصها السبب وإن خصصت هذه الآية بمن بلغت سرقة قيمة ربع دينار، فليس هذا التخصيص بخصوص السبب، ونزلت أيضا آية الظهار في (سلمة بن صخر)، وآية الملاعنة في (هلال بن أمية)، وهذا كله على عموم الدلالة في كل الحوادث المشابهة، أما السبب فإنه بمثابة ابتداء العمل بالحكم، ثم يستمر بعد ذلك بعموم اللفظ عليه، ومن أمثلة ذلك في حديثه -صلى الله عليه وسلم- عندما مرَّ بشاة ميمونة: قال: أيما إهاب دبغ فقد طهر⁶⁸.

إن قضية العموم في النصوص الشرعية عند الأصوليين ليست بالأمر السهل، ذلك أن "النصوص التي تؤخذ منها الأحكام ليست متساوية في إفادة الحكم؛ بل تتفاوت في وضوح المعنى من اللفظ، والمختصون في فقه الشريعة أحوج ما يكونون إلى اكتشاف مدلولاتها، فالنص الصريح السالم من القرائن الصارفة له عن معناه - كالتخصيص والتقييد والنسخ - لا يختلف الناس في استعماله في المعنى المحدد ببداهة، وإنما يختلفون في ما وراء النص من معان أخرى قابل لأن يتحملها، ككونه عاما قابلا للتخصيص، ومطلقا قابلا للتقييد، وظاهرا قابلا للتأويل، وشبه ذلك، ومن أجل ذلك ركز علماء الشريعة اهتمامهم بالدلالة"⁶⁹.

وإذا ما تناولنا هذا المصطلح بالتعريف، أي (الدلالة)، فإنها "في مدلولها اللفظي كون اللفظ دالا على معنى، كدلالة رجل على إنسان ذكر، ودلالة كتاب على شيء مكتوب، ودلالة نبات على العشب الذي تنبتة الأرض،

وهذه دلالات لفظية عامة، يشترك فيها كل الناس، إلا أنَّ الأصولي يختص بالبحث عن دلالة النص على المعنى الذي هو الحكم، وبالنظر الصحيح⁷⁰.

5. خاتمة:

يعتبر اللفظ أداة الدلالة الرئيسية، فاللغة عند علماء الأصول عبارة عن ألفاظ دالة لارتباطها بالفكر الإنساني ارتباطاً وثيقاً، وهي وسيلة إيصال الفكر؛ لأنَّ الدلالة التي ليس لها لفظ لا وجود لها، فاللفظ في مفهومه العام عند اللغويين كل صوت دلَّ أم لم يدل، بينما عند الأصوليين مرتبط دائماً بالدلالة، وهم في ذلك يختلفون مع النحاة الذين يستشعرون مع اللفظ عملية النطق وكيفية صدور الأصوات، وإذا قمنا بربط هذه الأصوات المنطوقة التي تدل على معنى تَكُونُ الكلمة، باعتبار أن الكلمة أخص من اللفظ لأنها لفظ يدل على معنى، ولما كان اللفظ العام من حيث دلالاته على المعنى يشمل أفراداً متعددة، فإن مسألة العموم هذه لا تقع على الأفعال والتصرفات والمعاني كالذكاء والسخاء والكرم. وخلاصة القول إن اللفظ يقع عاماً ثم يأخذ معاني متعددة أثناء دخوله السياق ويصبح خاصاً.

6. الهوامش:

* المؤلف المرسل.

- المؤلفات: المؤلف(ة)، عنوان الكتاب، الناشر، رقم الطبعة، الناشر، مكان النشر: سنة النشر، الصفحة.
- المقالات: المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- المداخلات: المؤلف(ة)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، تاريخ الانعقاد، الجامعة، البلد.
- مواقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة)، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

[*http://adresse complete \(consulté le jour/mois/année\)*](http://adresse complete (consulté le jour/mois/année))

- ¹ - الشكل والدلالة، عبد السلام سيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 2002م، ص12.
- ² - اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، دار الوفاء للطباعة والنشر مصر، ص5.
- ³ - الشكل والدلالة، عبد السلام سيد حامد، ص12، 15، 16.
- ⁴ - اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، ص5.
- ⁵ - الشكل والدلالة، عبد السلام سيد حامد، ص11، 12.
- ⁶ - كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت ط1/1988م، ج8 ص161.
- ⁷ - سورة ق الآية 18.
- ⁸ - تفسير ابن كثير، دار الثقافة للنشر والتوزيع الجزائر ط1990/01م، ج6 ص235.
- ⁹ - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1979م، ج5 ص252.
- ¹⁰ - لسان العرب، ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ط2000/1م، ج2 ص512.
- ¹¹ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع دار المعارف مصر ط2/1973م، ج2 ص732.
- ¹² - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة البهية المصرية، ج2 ص137.

- 13- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1999م، ص 629.
- 14- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، ج 2 ص 137.
- 15- يراجع الشكل والدلالة، عبد السلام السيد حامد، ص 21، 22.
- 16- المرجع نفسه، ص 17.
- 17- الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة مصر 2002م، ص 20.
- 18- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة بيروت ط 1955/2م، ج 2 ص 152.
- 19- وجاء في صحيح البخاري عن أبي بكره قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يقضينَّ حَكْمَ بين اثنين وهو غضبان) (رقم 7158).
- 20- المستقصى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر جدة 1413هـ، ص 23، 24.
- 21- النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، محمد صغير بناني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983م، ص 86.
- 22- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي مصر ط 1975/1م، ج 2 ص 39.
- 23- يراجع النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، محمد الصغير بناني، ص 87.
- 24- يراجع نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي القاهرة ط 1978/3م، ص 13، 20، 35، 58، 81.
- 25- الشكل والدلالة، عبد السلام سيد حامد، ص 11، 12.
- 26- يراجع دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط 1963/2م، ص 7.
- 27- يراجع المرجع نفسه، ص 18.
- 28- الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، ص 18.
- 29- المرجع نفسه، ص 19.
- 30- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الدايدة، دار الفكر دمشق ط 1996/2م، ص 22.
- 31- يراجع المرجع نفسه، ص 32.
- 32- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية بيروت ط 1999/1م، ج 1 ص 12.
- 33- المصدر نفسه، ج 4 ص 216، 217.
- 34- علم الدلالة العربي، فايز الدايدة، ص 33.
- 35- الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 24.
- 36- التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة الإسكندرية مصر 2003م، ص 89.
- 37- يراجع المرجع نفسه، ص نفسها.
- 38- المرجع نفسه، ص نفسها.
- 39- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 33.
- 40- البيان والتبيين، الجاحظ، ج 1 ص 79.
- 41- يراجع النظريات اللسانية، محمد الصغير بناني، ص 112.
- 42- المرجع نفسه، ص 111.
- 43- يراجع الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، ص 28.
- 44- الشكل والدلالة، عبد السلام السيد حامد، ص 17.
- 45- الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 320.
- 46- المصدر نفسه، ج 1 ص 216.
- 47- يراجع الشكل والدلالة، عبد السلام السيد حامد، ص 18، 19.
- 48- يراجع دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 62.
- 49- النظريات اللسانية والبلاغية، محمد الصغير بناني، ص 147.

- 50- ألفية ابن مالك.
- 51- إرشاد السالك في ألفية ابن مالك، صبيح التميمي، دار الشهاب باتنة الجزائر 1987م، ج 1 ص 7.
- 52- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي (1387هـ-1967م)، ص 3.
- 53- الشكل والدلالة، عبد السلام السيد حامد، ص 19.
- 54- يراجع المرجع نفسه، ص 24، 25.
- 55- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 152.
- 56- يراجع المرجع نفسه، ص 153، 154.
- 57- التوليد الدلالي، حسام البهناوي، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، ص 15.
- 58- الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب القاهرة مصر 2005م، ص 63.
- 59- يراجع علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، عبد الجليل منقور، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2001م، ص 206.
- 60- التوليد الدلالي، حسام البهناوي، ص 15، 16.
- 61- التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، السيد أحمد عبد الغفار، ص 95.
- 62- المرجع نفسه، ص 95، 96.
- 63- الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، ص 125.
- 64- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب مصر القاهرة ط 2005/1م، ص 103.
- 65- سورة المائدة الآية 38.
- 66- يراجع تفسير ابن كثير، ج 2 ص 355.
- 67- المصدر نفسه، ص نفسها.
- 68- يراجع علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 103، 104.
- 69- تيسير الوصول إلى علم الأصول، أحمد الشريف الأطرش السنوسي، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران الجزائر 2001م، ص 102.

7. قائمة المراجع:

- 1- الشكل والدلالة، عبد السلام سيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 2002م.
- 2- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، دار الوفاء للطباعة والنشر مصر.
- 3- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت ط 1988/1م.
- 4- تفسير ابن كثير، دار الثقافة للنشر والتوزيع الجزائر ط 1990/1م.
- 5- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1979م.
- 6- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ط 2000/1م.
- 7- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع دار المعارف بمصر ط 1973/2م.
- 8- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة البهية المصرية.
- 9- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1999م.
- 10- الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة مصر 2002م.
- 11- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة بيروت ط 1955/2م.

- 12 - المستقصى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر جدة 1413هـ.
- 13 - النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، محمد صغير بناني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983م.
- 14 - البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي مصر ط1/1975م.
- 15 - نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي القاهرة ط3/1978م.
- 16 - دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط2/1963م.
- 17 - علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر دمشق ط2/1996م.
- 18 - الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية بيروت ط1/1999م.
- 19 - التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة الإسكندرية 2003م.
- 20 - إرشاد السالك في ألفية ابن مالك، صبيح التميمي، دار الشهاب باتنة الجزائر 1987م.
- 21 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي (1387هـ-1967م).
- 22 - التوليد الدلالي، حسام البهناوي، مكتبة زهراء الشرق القاهرة.
- 23 - الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب القاهرة مصر 2005م.
- 24 - علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، عبد الجليل منقور، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2001م.
- 25 - علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب مصر القاهرة ط1/2005م.
- 26 - تيسير الوصول إلى علم الأصول، أحمد الشريف الأطرش السنوسي، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران الجزائر 2001م.